



د. سامح عبد الله العليلي

سيناء وإدارة التنمية في المناطق الحدودية

يشترك كثير من العلماء والخبراء في مختلف مناحي الحياة في أحاسيس القلق والفرح من عواقب الترويج السياسي الإعلامي المكثف لتنفيذ مشروعات كبرى وقومية، يُعلن عنها بين الأحيين والآخر.. حيث يتم تعظيم حجم مردود هذه المشروعات إعلامياً وإغفال حجم مؤثراتها السلبية الخطيرة على البيئة والمجتمع ..

لذلك فإن المستهدف من السطور الحالية .. هو التحذير من تكرار أخطاء الماضي، تلك التي نشأت عن التسرع في إقامة مشروعات تم تنفيذها في اقاليم ومناطق عديدة بالبلاد ، بالسواحل الشمالية والشرقية وفي مناطق أخرى بالبلاد، لم تحقق جدواها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بالمعايير المتعارف عليها في العالم أجمع، بل على العكس من ذلك فقد كان لها تأثيرات سلبية خطيرة على البيئة، واهدرت موارد طبيعية واقتصادية هائلة، لا يمكن تعويضها بسهولة، كما أدى ذلك إلى حرمان أجيال قادمة من ممارسة حقوقهم المشروعة في تطويع برامج التنمية الرشيدة في هذه الاقاليم والمناطق التي تتمشى مع معطيات المستقبل..

لقد كان من الممكن تلافى كل ذلك لو لم نتسرع في الترويج لهذه المشروعات سعياً وراء شعبية مفتقدة، ولو كنا اشركنا المستقلين من أهل المعرفة في إرساء قواعد استراتيجيات مناسبة لتنمية هذه الاقاليم..

ولعل الوقت قد حان ونحن في هذا العهد الجديد .. حيث نسعى إلى بناء دولة جديدة قوية متماسكة، عوضاً عن تلك الدولة الكرتونية السابقة ، أن نتناول بشفافية وموضوعية تقييم نتائج كثير من المشروعات القومية والكبرى السابق تنفيذها خلال الستة عقود الماضية، بعد أن غضضنا البصر عن سوءاتها .. ووضعنا رأسنا في الرمال ، .. إن أول طريق الإصلاح هو تشخيص المرض والاعتراف بالخطأ .. تمهيداً للمعالجة الشاملة العميقة وسعياً إلى تصويب الأمور ووضعها في نصابها الصحيح..

وفيما يخص إقليم سيناء الحدودي فإن خصائص منطقتة الفريدة في تنوعها البيئي التاريخي الاجتماعي، تُحتم أن يتم تناوله بتأني وحكمة.. لقد كانت أرض سيناء على مدى التاريخ معبراً رئيسياً للرُسل والأنبياء، ومن قبلهم غزوات حضارات العالم الماضية ومن بعدهم غُزاه العصور اللاحقة، إن موقع سيناء الجغرافي المفصلي.. رابط قارات ثلاثة، مُطل على بحور وخليجان ورد ذكرها في الكتب السماوية والتاريخ على مدى العصور ، مُطل على شواطئ شديدة التنوع والخصوصية ومهبط رئيسي للطيور المهاجرة ، يكسو أراضيها على امتدادها في كافة الاتجاهات غطاء حيوي خلاب ، يُضاف إلى كل ذلك .. كنز نفائس طبيعية تاريخية لا حصر لها .. بعضها فوق الأرض ظاهر للعيان ، والبعض الآخر في جوف الأرض مخفي عن الأنظار ،...

من بين ما تحتويه أراضي سيناء من كنوز .. خام اليورانيوم ، ذلك طبقاً للمعلومات التي وردت في تقرير لجنة الطاقة الذي أُعد بناء على طلب البيت الأبيض في عصر الرئيس كيندي المنشور في مجلة "لايف" في عام

1963 وأعيد نشره فى مجلة الحوادث الكويتية فى عام 1973 بمناسبة نشوب حرب أكتوبر، حيث أفاد ذلك التقرير باحتواء أراضي سيناء على المخزون الأكبر فى العالم من خام اليورانيوم،

لكل ذلك .. ولأسباب كثيرة أخرى يعلمها الجميع، فإن سيناء تستحق منا أن نتعامل معها بقدر كبير من الرفق دون اندفاع ، بحيث يركز مشروع سيناء على مبادرات تنموية مُرشدة وانتقائية، لا تُدمر فى طريقها القيم المكانية، بل تحميها وتعظم من قيمتها، وأن لا يكون هناك مكان لأنشطة ملوثة للبيئة كصناعات الأسمت والسيراميك ، أو أنشطة زراعية بدائية لا تتوافق مع عطايا العلم الحديث، أو نشاط سياحى جماعى مُهدر لقيم البيئة والمجتمع لا يهدف إلا إلى تشغيل المنشآت والعمالة.. دون تحقيق مردود ملموس يتناسب مع قيمة المكان..

فى ظل هذه الظروف فمن المؤكد أن سيناء تحتاج إلى نظام مُختلف عن النظم الحكومية الدارجة.. مُبتكر وغير تقليدى لإدارة التنمية فى سيناء بأكملها ، تتجمع لديه المؤهلات والخبرات والقدرات الأساسية اللازمة، لتحقيق أهداف مشروع التنمية الرشيدة لاقليم سيناء ..

إلا أنه خلافا لما ذُكر ، فقد صدر قرار مُتسرع لرئيس الوزراء باستحداث جهاز حكومى لتنمية سيناء.. مماثل لتلك الأجهزة الحكومية القائمة، التى هى فى حاجة إلى طفرة كبيرة فى نظام الإدارة وانتقاء قياداتها بناء على مرجعيات مهنية تتمشى مع طبيعة العصر..

كما تم تعيين أحد قيادات المخابرات العامة رئيسا للجهاز ، الأمر الذى يُدلل على أن مفهوم أولى الأمر فى مصر فى تنمية الاقاليم الحدودية.. مازال مُنحصر فى المسائل الأمنية، وهى مسائل لا يمكن إنكارها ، إلا أنها ليست الأساس الحاكم الوحيد الذى على أساسه يُمكن ترشيد التنمية فى هذه الاقاليم.. ولأن الامن لا يتحقق فقط بقوة السلاح ، إنما بتوفر الاستقرار السياسى والازدهار الاقتصادى والارتقاء بمستوى حياة البشر، الأمر الذى يستوجب توسيع النطاق إلى أمور حسن وترشيد استثمار الموارد الطبيعية البشرية وحماية البيئة والمجتمع المحلى، وتحفيز إقامة أنوية عمرانية إنتاجية فى أنشطة تتناسب مع خصائص المكان، تحقق التوازن الاستيطانى النوعى فى ربوع المنطقة .. إلى آخره من الأمور التى تحتاج إلى علم وخبرة ورؤية..

لذلك فلعله من المفيد للجهاز الوليد ، أن يستعين بآراء أربعة خبرات أساسية على مستوى عالمى فى مسائل حماية البيئة والمجتمع والتنمية الاقتصادية الرشيدة والتنمية العمرانية الخضراء ، لتقديم النصح والمشورة فى كل الأمور التى تتعلق بمشروع تنمية إقليم سيناء.. ذلك بهدف حماية هذه القطعة النفيسة من أراضي الوطن من الآثار السلبية لمختلف أنواع التصرفات التى قد تحدث بالمخالفة لما يجب أن يكون.. وحتى نطمأن إلى أن تنمية سيناء تسير على الطريق السوى القويم.

عميد سابق وأستاذ بكلية التخطيط العمرانى جامعة القاهرة

Sameh_elalaily@yahoo.com